# قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر في ظل توجهات الاقتصاد الأزرق

# The Fisheries and Aquaculture Sector in Algeria in Light of Blue Economy Trends

**توينار رمضان**[1]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مخبر الأنظمة المالية والسياسات الاقتصادية، الجزائر، r.taouinar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/20 تاريخ القبول: 2026/09/04 تاريخ النشر: 2026/09/15

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاقتصاد الأزرق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع التركيز على واقع قطاعي الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، من خلال تحليل أهم المقومات الطبيعية والاقتصادية التي تمتلكها الجزائر لتطوير هذا القطاع، إضافة إلى تشخيص أبرز التحديات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية التي تحد من مساهمته الفعلية في دعم الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات بحرية وجغرافية معتبرة تؤهلها لتطوير الاقتصاد الأزرق، غير أن مساهمة قطاعي الصيد البحري وتربية المائيات في الاقتصاد الوطني ما تزال محدودة نتيجة ضعف الاستثمار والتجهيزات الحديثة والبنية التحتية، إلى جانب استمرار الطابع التقليدي للنشاط ووجود تحديات بيئية وتنظيمية متعددة، أبرزها التلوث البحري والاستغلال غير الرشيد للموارد وضعف الحوكمة البحرية، كما أظهرت النتائج أن نشاط تربية المائيات عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وأسهم في رفع الإنتاج السمكي وخلق فرص عمل جديدة.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الازرق، الصيد البحري، تربية المائيات، التنمية المستدامة.

**تصنيفات JEL : Q22، Q01، O13**

**Abstract:**

The study highlights the concept of the blue economy and its role in sustainable development, focusing on fisheries and aquaculture in Algeria by analyzing key national potentials and the main constraints limiting their contribution to the economy.

The study concludes that Algeria has strong potential for developing the blue economy; however, the sector's contribution remains limited due to weak investment, insufficient infrastructure and equipment, traditional fishing practices, and environmental challenges, particularly marine pollution and unsustainable resource exploitation. It also finds that aquaculture has grown significantly in recent years, increasing fish production and creating new jobs.

**Keywords:** Blue Economy; Fisheries; Aquaculture; Sustainable Development.

**Jel Classification Codes : Q22 ،Q01 ،O13.**

**المؤلف المرسل:** توينار رمضان

**1. مقدمة:**

تعتبر البحار والمحيطات من أهم الفضاءات الاستراتيجية الداعمة للتنمية الاقتصادية العالمية، لما تزخر به من موارد طبيعية وإمكانات إنتاجية قادرة على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مصادر الطاقة، وخلق فرص العمل، وتعزيز المبادلات التجارية.

وقد تزايد الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة بما يعرف بالاقتصاد الأزرق باعتباره نموذج تنموي حديث يقوم على الاستغلال المستدام للموارد البحرية والساحلية، بما يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على النظم البيئية البحرية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، برز الاقتصاد الأزرق كأحد التوجهات العالمية الرامية إلى إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة البحرية وفق مقاربة تنموية مستدامة وشاملة، خاصة بالنسبة للدول التي تمتلك واجهات بحرية واسعة وإمكانات بحرية متنوعة، على غرار الجزائر التي تتمتع بشريط ساحلي يمتد لأكثر من 1200 كلم على البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تنوع بيولوجي بحري معتبر وموقع جغرافي استراتيجي يؤهلها للعب دور محوري في الاقتصاد البحري الإقليمي.

كما يشمل الاقتصاد الأزرق في الجزائر العديد من الأنشطة الحيوية، على غرار الصيد البحري، وتربية المائيات، والنقل البحري، والسياحة الساحلية، والصناعات المرتبطة بالبحر، الأمر الذي يجعله أحد البدائل الواعدة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات.

ورغم ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية واستراتيجية، إلا أن مساهمة الاقتصاد الأزرق في الاقتصاد الوطني لا تزال دون المستوى المأمول، حيث يواجه قطاع الصيد البحري وتربية المائيات جملة من التحديات المرتبطة بضعف الاستثمار، وهيمنة الطابع التقليدي للنشاط، ومحدودية البنية التحتية، وضعف الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع، إضافة إلى التحديات البيئية الناتجة عن الاستغلال غير الرشيد للموارد البحرية والتغيرات المناخية والتلوث البحري، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الجزائر على تثمين إمكاناتها البحرية وتحويل الاقتصاد الأزرق إلى رافعة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ماسبق، يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي:

**كيف يمكن لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل توجهات الاقتصاد الأزرق؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ماهو واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر، خاصة في قطاعي الصيد البحري وتربية المائيات؟
- ماهي أهم المقومات التي تمتلكها الجزائر لتطوير الصيد البحري وتنمية الاقتصاد الازرق؟
- ماهي أبرز التحديات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية التي تعيق تطوير هذا القطاع؟
- كيف يمكن تعزيز مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني؟

بناء على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- يظل واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر محدود التطور، مع هيمنة الطابع التقليدي على قطاعي الصيد البحري وتربية المائيات؛
- تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية وجغرافية وبحرية مهمة يمكن أن تدعم تطوير قطاع الصيد البحري وتعزيز الاقتصاد الأزرق؛
- تواجه تنمية القطاع عدة تحديات اقتصادية وبيئية وتنظيمية، أبرزها ضعف الاستثمار، نقص البنية التحتية؛
- يمكن تعزيز مساهمة الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات استثمارية فعالة، وتحديث وسائل الإنتاج، ودعم البحث العلمي والابتكار.

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- إبراز الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق وأبعاده التنموية؛
- تشخيص واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر وتحليل أهم مؤشراته؛
- تسليط الضوء على دور قطاعي الصيد البحري وتربية المائيات في دعم الاقتصاد الوطني؛
- تحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تطوير الاقتصاد الأزرق؛
- اقتراح جملة من الآليات والتوصيات الكفيلة بتعزيز مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة.

**منهج الدراسة:**

من أجل معالجة الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، من خلال وصف وعرض مختلف المفاهيم والمعطيات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، وتحليل المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، إضافة إلى الاستعانة بعدد من الدراسات والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بالموضوع.

## 2. مفهوم الاقتصاد الأزرق ومرتكزاته الأساسية:

يعد البحر وموارده اليوم عنصرا استراتيجيا حاسما في مواجهة التحديات العالمية المستقبلية، خاصة مع التزايد المتوقع لعدد سكان العالم إلى ما بين 9 و10 مليارات نسمة بحلول منتصف القرن، وما يرافق ذلك من حاجة متزايدة إلى الغذاء والطاقة وفرص العمل والمواد الأولية والنمو الاقتصادي (OCDE, 2017, p. 22).

وفي هذا السياق، تبرز مساهمة الفضاء البحري كحل واعد وذو إمكانات كبيرة، غير أن استغلاله يفرض توسيعا ملحوظا للأنشطة الاقتصادية البحرية، في وقت تعاني فيه النظم البيئية البحرية من ضغوط متزايدة نتيجة الاستغلال المفرط والتلوث وتراجع التنوع البيولوجي وتداعيات التغير المناخي.

ومن هنا، تفرض هذه المعطيات تبني مقاربة جديدة تقوم على التنمية المستدامة والمسؤولة للموارد البحرية، وهو ما يشكّل الإطار العام لظهور مفهوم الاقتصاد الأزرق الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين استثمار الإمكانات البحرية وحماية البيئة البحرية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

الاقتصاد الأزرق هو مفهوم تنموي يقوم على استغلال وتثمين الموارد البحرية والساحلية بشكل مستدام، من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بالبحر والسواحل، ويهدف هذا الاقتصاد إلى تحقيق توازن بين تعزيز النمو الاقتصادي وخلق الثروة وفرص العمل والقيمة المضافة في المناطق الساحلية والداخلية، وبين الحفاظ على البيئة البحرية وحماية مواردها الطبيعية والتراث البحري والثقافي، كما يسعى إلى تطوير التكامل بين القطاعات المرتبطة بالبحر بما يسمح برفع كفاءة سلاسل القيمة وتحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى دون الإضرار بالنظم البيئية البحرية.

ويعد الاقتصاد الأزرق كذلك الركيزة الاجتماعية والاقتصادية للسياسة البحرية، إذ يندمج بطبيعته البنيوية ضمن رؤية شاملة تضمن الطابع العرضي (التقاطع بين القطاعات) واستدامة مختلف أنشطته، مع مساهمته الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني على مستوى كامل التراب الوطني (Ministère de la Pêche et des Productions Halieuti, 2021, p. 8 ).

لا توجد تعريفات موحدة ومعتمدة عالميا للاقتصاد البحري، فوفق المفوضية الأوروبية(Ecorys, 2012, pp. 13-15) ، يتكون اقتصاد البحر من مجموع الأنشطة الاقتصادية القطاعية والعابرة للقطاعات المرتبطة بالمحيطات والبحار والسواحل، بما في ذلك الأنشطة المساندة المباشرة وغير المباشرة الضرورية لتشغيل هذه القطاعات، والتي يمكن أن تتمركز في أي مكان حتى في الدول غير الساحلية.

يمكن تعريف الاقتصاد البحري على أنه مجموع الأنشطة الاقتصادية للقطاعات المرتبطة بالبحر من جهة، ومجمل الأصول والسلع والخدمات التي توفرها النظم البيئية البحرية من جهة أخرى (OCDE, 2017, p. 22).

تظهر مساهمة قطاعات الاقتصاد البحري في النتائج الاقتصادية وفي التشغيل أن لهذا الاقتصاد وزنا معتبرا على المستوى العالمي، فبحسب الحسابات المستندة إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد البحري، تشير إلى تضاعف القيمة المضافة العالمية من حوالي 1.3 تريليون دولار سنة 1995 إلى نحو 2.6 تريليون دولار سنة 2020. (oecd, 2025, p. 30)

كما تشير نفس معطيات قاعدة البيانات إلى أن القطاعات المرتبطة بالبحر وفرت حوالي 31 مليون وظيفة مباشرة بدوام كامل سنة 2010، وهو ما يمثل تقريبا 1% من اليد العاملة العالمية، وقرابة 1.5% من السكان النشطين العاملين على مستوى العالم.

وتظهر قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد البحري أيضا أن أهم المشغلين في هذا المجال كان الصيد الصناعي بنسبة 36%، يليه السياحة البحرية والساحلية بنسبة 23%، أما باقي القطاعات البحرية الأخرى، فقد تراوحت مساهمتها في التشغيل بين أقل من 1% و8% لكل قطاع، مما يعكس تركز التشغيل بشكل كبير في عدد محدود من الأنشطة البحرية التقليدية.

## 1.2 الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الأزرق في الجزائر:

يشمل الاقتصاد الأزرق الجزائري مختلف الأنشطة البحرية والساحلية، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية. فبالنسبة للأنشطة الاقتصادية، يضم الصيد البحري وتربية المائيات، والنقل البحري، والنشاطات المينائية، والسياحة الساحلية، وقطاع الطاقة، وبناء وإصلاح السفن، وتحلية مياه البحر، ومعالجة المياه، إضافة إلى الاتصالات البحرية.

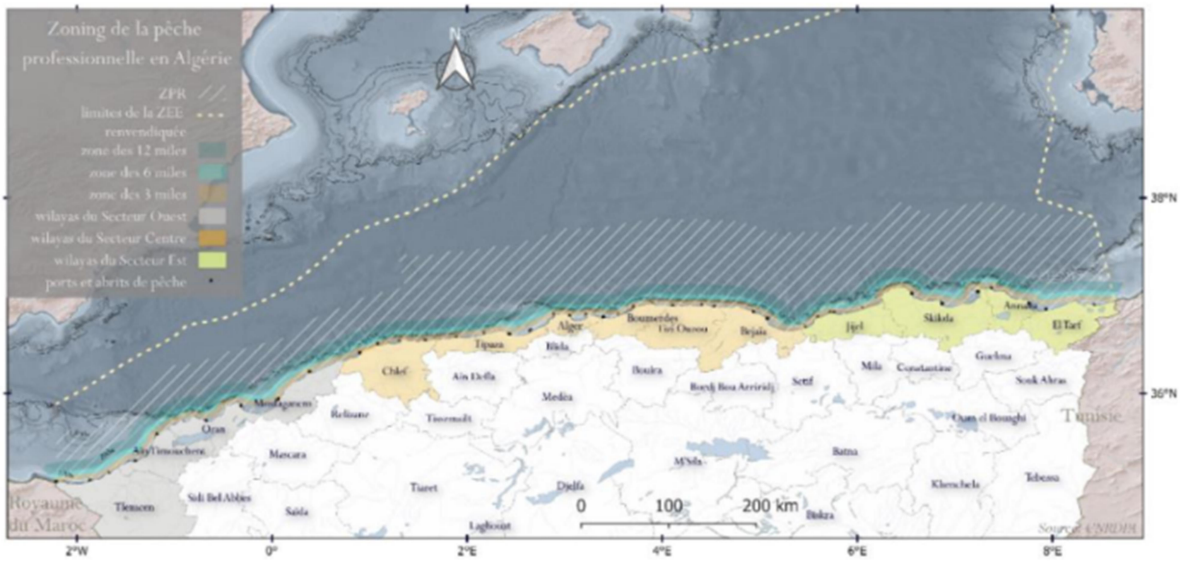
أما الأنشطة غير الاقتصادية فتشمل حماية التراث الطبيعي، ومراقبة ومتابعة البيئة البحرية والساحلية، وكذا الإشراف على الأنشطة البحرية ومراقبتها، إلى جانب البحث العلمي المتعلق بالبحر.

ويكتسي هذا الاقتصاد أهمية اجتماعية واقتصادية متزايدة في الجزائر، سواء من حيث كونه موردا استراتيجيا أو كونه قناة أساسية للتبادل التجاري مع الخارج وتزويد الاقتصاد الوطني بمختلف السلع والمعدات الضرورية، فوفقا لأعمال مشروع الاتحاد الأوروبيPMI/CC، فقد قدرت وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، خلال المؤتمر الإقليمي لأوروبا المتوسطية حول الاقتصاد الأزرق(OuestMED) ، أن الأنشطة والخدمات المرتبطة بالبحر والسواحل تمثل ما لا يقل عن 20% من الناتج الداخلي الخام الوطني، كما يعيش حوالي 15 مليون جزائري في الولايات الساحلية، بينما يتركز نحو 67% من النسيج الصناعي في شمال البلاد، ويرتبط حوالي 7 ملايين جزائري بشكل مباشر أو غير مباشر بالبحر في معيشتهم. ويشغل الاقتصاد البحري والبحري اليوم ما يقارب 300 ألف عامل بشكل مباشر وقرابة 450 ألف عامل بشكل غير مباشر (algerie, 2021, p. 8) .

## 2.2 المقومات الجغرافية والبحرية للاقتصاد الأزرق في الجزائر:

يتميز الساحل الجزائري بتنظيم ثلاثي واضح، حيث ينقسم إلى ثلاث مناطق إقليمية كبرى: المنطقة الغربية الممتدة من الغزوات إلى مستغانم، والمنطقة الوسطى الواقعة بين الشلف وبجاية، وأخيرا المنطقة الشرقية التي تشمل الشريط الساحلي من جيجل إلى الطارف.

**الشكل رقم 01: الرصيف القاري للجزائر**




المصدر: Djellali Mostapha et autres, 2025, p55.

وتظهر هذه المناطق الثلاث خصائص مميزة ترتبط بشكل مباشر بطبيعة المورفولوجيا (التضاريس) الخاصة بالرصيف القاري. ففي أطراف الساحل، نجد أن الرصيف القاري (على أعماق تتراوح بين 0 و200 متر) يكون أكثر اتساعا، حيث يتجاوز عرضه 10 أميال بحرية، في حين أن معظم الساحل، خاصة في المنطقة الوسطى، لا يتعدى فيه عرض الرصيف القاري بضعة أميال بحرية فقط.

كما يتميز الساحل بوجود العديد من الخلجان والواجهات البحرية، مثل خليج أرزيو في الغرب، وخليجي الجزائر وبوهارون (بواسماعيل) في الوسط، وخليج سكيكدة في الشرق.

أما فيما يتعلق بتقسيم المناطق البحرية المخصصة للصيد، فهو واضح بشكل أكبر في أعالي البحار، حيث تقع أكثر من 80٪ من هذه المساحة على مسافة تتجاوز 18 ميلا بحريا، كما أن منطقة الصيد المحمية(ZPR) ، التي تم استحداثها مؤخرا، تمتد في بعض المناطق (الوسط والشرق) إلى حدود 40 ميلا بحريا، مما يوفر مجالا إضافيا لتطوير نشاط الصيد في أعالي البحار.

## 3. واقع الاقتصاد البحري الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية:

يتمتع قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية في الجزائر بإمكانات تنموية كبيرة، تدعمها الخصائص الإقليمية والجغرافية والطبيعية والجيوسياسية والبشرية التي تزخر بها البلاد، ويطمح هذا القطاع إلى الاضطلاع بدور اقتصادي فعّال من خلال المساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل ورفع القيمة المضافة.

تعد مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر محدودة نسبياً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، حيث لا يتجاوز وزن هذا القطاع في الاقتصاد الوطني نسبة ضئيلة قدرت بـ 0,20٪ سنة 2022، (Annane, 2024, p. 50) ويعزى هذا الضعف إلى الطابع التقليدي الذي يميز نشاط الصيد، واعتماد الإنتاج بشكل كبير على الأسماك السطحية الصغيرة، إضافة إلى محدودية الاستثمارات في الصيد الصناعي وتربية المائيات وسلاسل التحويل ذات القيمة المضافة العالية.

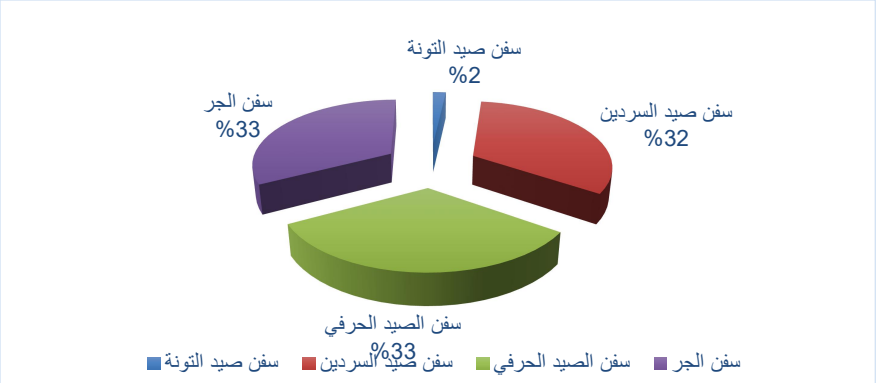
كما أن ضعف البنية التحتية الخاصة بالتخزين والتصنيع والتصدير يحد من قدرة القطاع على تحقيق مردودية اقتصادية أكبر.

### 1.3 تحليل هيكلة أسطول الصيد البحري الجزائري:

قدر العدد الإجمالي لسفن الصيد في الجزائر سنة 2021 بـ 5966 وحدة، حيث يتشكل الأسطول الوطني أساسا من سفن الصيد الحرفي الصغيرة بنسبة 65.9٪، تليها سفن صيد السردين بنسبة 24.4٪. كما يتميز هذا الأسطول بغلبة السفن التي يقل طولها عن 6 أمتار، والتي تمثل 44.2٪ من مجموع السفن.

أما أسطول صيد التونة، فقد بلغ 27 سفينة، من بينها 25 سفينة يزيد طولها عن 24 مترا أو يساويه (ons, 2021, p. 2).

**الشكل رقم 02: توزيع الأسطول الوطني حسب نوع نشاط الصيد**



المصدر: https://www.ons.dz/IMG/pdf/indicateurs_peche2021.pdf

تعكس هذه المعطيات أن أسطول الصيد البحري في الجزائر ما يزال يعتمد بصورة كبيرة على سفن الصيد الحرفي الصغيرة وسفن صيد سمك السردين وهو ما يؤكد محدودية القدرات التقنية والإنتاجية للأسطول، نظرا لأن هذا النوع من السفن يرتبط عادة بالصيد الساحلي قصير المدى وضعف القدرة على الإبحار في أعالي البحار، وهو ما يدل على هيمنة الطابع التقليدي للنشاط البحري وضعف التوجه نحو الصيد الصناعي واسع النطاق.

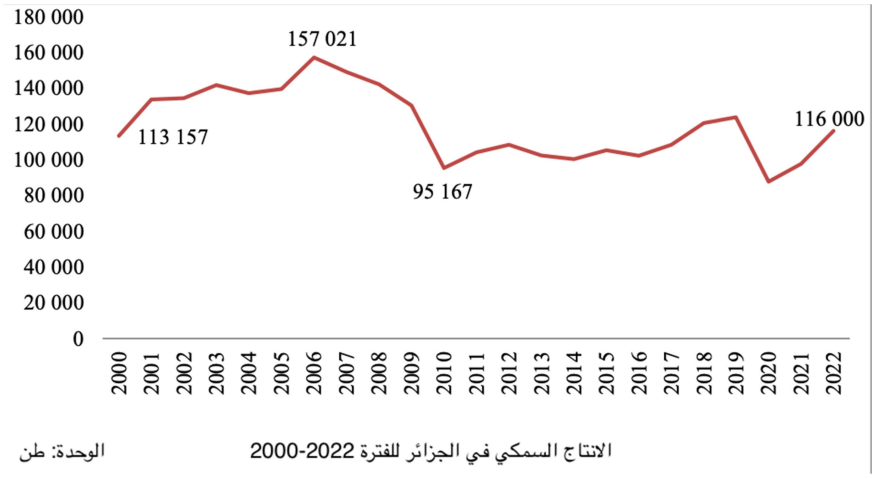
ومن جهة أخرى، فإن العدد المحدود لسفن صيد التونة، يكشف عن ضعف استغلال الجزائر للموارد البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية، ففي هذا الشأن فقد تمكنت الجزائر مؤخرا من استرجاع حصتها التاريخية في صيد سمك التونة الحمراء الحية (**aps**، 2026)، لتقترب حصتها من 5,10 بالمائة من إجمالي حصة الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للمحافظة على تونة المحيط الأطلسي "إيكات (**ICCAT**) "، والمقدرة بـ 2467 طنا.

ورغم الامتداد الساحلي المهم الذي تتمتع به الجزائر على البحر الأبيض المتوسط، فإن بنية الأسطول الحالية تعكس استمرار محدودية الاستثمار في تحديث وسائل الصيد البحري وتطوير الصيد الصناعي، مما يفسر بقاء مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني دون الإمكانات المتاحة مقارنة ببعض الدول البحرية الرائدة.

## 2.3 تحليل واقع الإنتاج السمكي في الجزائر:

سجل الإنتاج السمكي في الجزائر116000 طن سنة 2022، شاملا إنتاج الصيد البحري والصيد الترفيهي وتربية المائيات والتونة الحمراء، ويعكس هذا الارتفاع تحسنا نسبيا في أداء القطاع واستعادة جزء من ديناميكيته الإنتاجية.

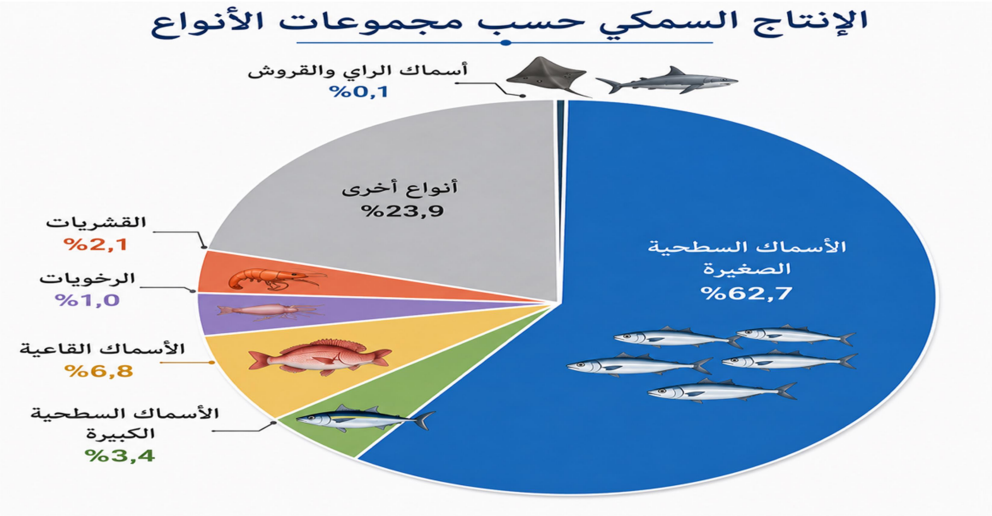
**الشكل رقم 03: الإنتاج السمكي في الجزائر للفترة 2000-2022**




**المصدر**: rachid Annane, 2024, p50.

ويظهر تحليل الإنتاج حسب مجموعات الأنواع هيمنة الأسماك السطحية الصغيرة، التي تمثل 62.7٪ من إجمالي الإنتاج الوطني، مع تسجيلها نمواً بنسبة 9٪، ما يؤكد دورها المحوري في هيكلة الإنتاج السمكي، كما سجلت الأسماك السطحية الكبيرة ارتفاعاً ملحوظا، حيث انتقل إنتاجها من 2213 طن إلى 3305 طن، بما يعكس توسعاً في استغلال هذا الصنف من الموارد.

**الشكل رقم 04: الإنتاج السمكي في الجزائر حسب مجموعات الأنواع**




المصدر: https://www.ons.dz/IMG/pdf/indicateurs_peche2021.pdf

وفي السياق نفسه، عرفت الرخويات والقشريات نمو إيجابي بنسب 10.7٪ و3.8٪ على التوالي، مما يشير إلى استقرار نسبي في استغلال هذه الأصناف.

في المقابل، سجلت الأسماك القاعية وأسماك الراي والقروش تراجعاً ملحوظاً بنسبة 18.6٪ و67.8٪ على التوالي، وهو ما يعكس ضغطاً متزايداً على بعض المخزونات البحرية الحساسة أو تغيرات في ديناميكية الصيد.

### 3.3 قطاع الصيد البحري ودوره في خلق فرص العمل:

شهد قطاع الصيد البحري في الجزائر سنة 2021 ديناميكية إيجابية على مستوى التشغيل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين 142,354 موظفا، ما يعكس توسع نسبي في نشاط الصيد والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.

ويظهر تحليل بنية التشغيل أن التشغيل غير المباشر يستحوذ على النسبة الأكبر من اليد العاملة بنسبة 54.3٪، بعد ارتفاع عدد العاملين فيه من 69,228 إلى 77,254 موظف، أي بمعدل نمو بلغ 11.6٪، وهو ما يبرز تنامي دور الأنشطة المرتبطة بسلسلة القيمة البحرية، لاسيما التحويل والتسويق والنقل.

كما تهيمن فئة البحارة الصيادين على هيكل التشغيل بنسبة 85.5٪ من إجمالي المسجلين البحريين، مع تسجيل 3,455 منصب عمل جديد سنة 2021، ما يؤكد استمرار الطابع التقليدي للنشاط البحري واعتماد القطاع بدرجة كبيرة على الصيد الحرفي والعمل اليدوي.

وفي المقابل، سجلت الفئات المهنية التقنية تطورا إيجابيا، حيث ارتفع عدد ربابنة السفن الساحلية بنسبة 5.8٪، في حين بلغ نمو عدد الميكانيكيين 7.2٪، بما يعكس تحسن نسبي في الجوانب التقنية المرتبطة بتسيير الأسطول البحري.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن حجم العمالة في قطاع الصيد البحري الجزائري يبقى محدودا مقارنة ببعض الدول البحرية الرائدة، التي تعتمد على اقتصادات بحرية متطورة قادرة على تشغيل مئات الآلاف من العمال في مجالات الصيد البحري، وتربية المائيات، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالنشاط البحري.

وتكشف هذه المقارنة أن مساهمة القطاع في التشغيل بالجزائر ما تزال دون الإمكانات المتاحة، رغم الامتداد الساحلي الكبير والتنوع البيولوجي البحري الذي تتمتع به البلاد، وهو ما يرتبط بضعف الصيد الصناعي، ومحدودية الاستثمار في تربية المائيات، إضافة إلى نقص البنية التحتية الخاصة بالتحويل والتخزين والتصدير البحري.

## 4. تربية المائيات في الجزائر بين متطلبات التنمية وآفاق الاستثمار

يعد نشاط تربية المائيات نشاطا شديد التنوع يهدف إلى تربية النباتات والحيوانات المائية مثل الأسماك العظمية والقشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات في المياه العذبة والبحرية (Jan Kooiman and others, 2005, p. 93) تحت ظروف خاضعة للرقابة، وهي تشبه إلى حد كبير الزراعة من حيث المنهجية والتنظيم، إذ تقوم بعض أنظمتها على تحويل الأراضي إلى أحواض مائية لتربية الكائنات الحية، بينما تعتمد أنظمة أخرى على استخدام الأقفاص والهياكل العائمة داخل المسطحات المائية الطبيعية لتربية الأسماك، وهي ممارسة تقارب أنظمة التسمين أو التربية المكثفة للحيوانات في الزراعة.

كما تعد تربية المائيات قطاعا معقدا يتكون من عدة مراحل وقطاعات فرعية تشمل التفريخ، والمفرخات، والحضانات، وعمليات التربية حتى مرحلة النمو والتسويق، إضافة إلى اعتمادها الوثيق على صناعات داعمة متعددة مثل الأعلاف، والأسمدة، والأدوية، والمعدات، مما يجعلها نظام إنتاجي متكامل يشبه إلى حد كبير النظم الزراعية الحديثة **(Diana, 2009, p. 28)**.

يؤكد قطاع تربية المائيات دوره الحاسم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، من خلال تقليص الفجوة بين العرض والطلب على المنتجات المائية والسمكية، مع توقع استمرار نمو إنتاجها بنحو 15% بحلول عام 2030، كما ينتظر أن يسهم هذا القطاع بشكل أكبر في دعم سبل العيش وخلق فرص العمل عبر تحسين الإنتاجية وتوسيع الوصول الجغرافي والاقتصادي إلى المنتجات المائية(**fao, s.d.**) .

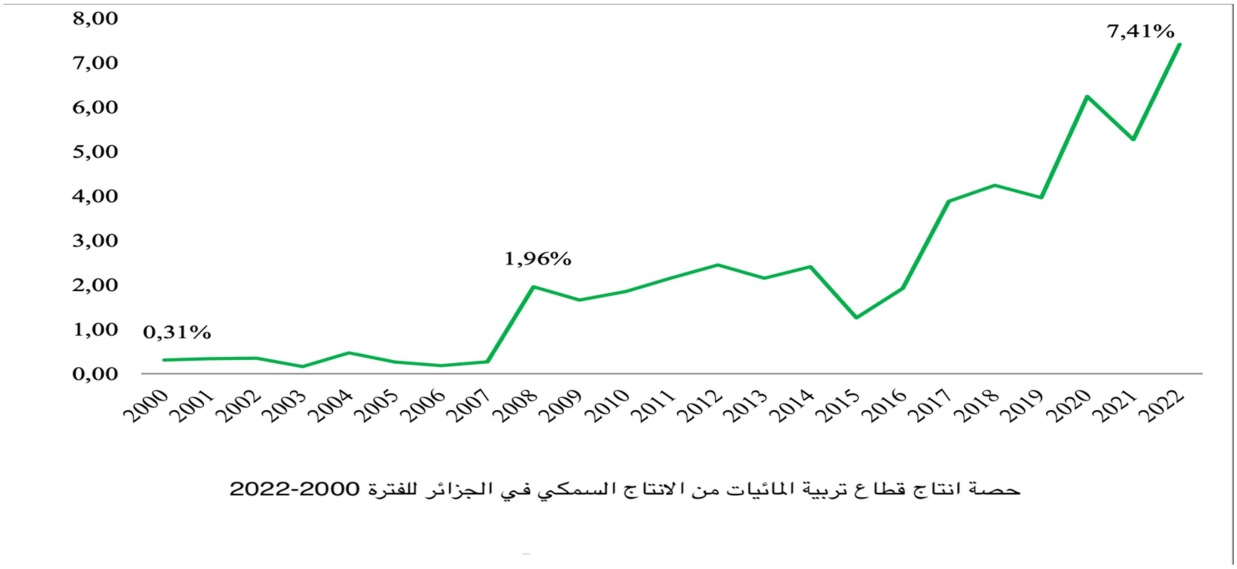
غير أن تحقيق هذا النمو يتطلب استثمارات كافية ومستدامة في كامل سلسلة القيمة، خصوصا في المناطق الأقل تطورا في هذا المجال مثل إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، إضافة إلى الحاجة في المناطق المتقدمة إلى استثمارات تركز على الاستدامة البيئية والمرونة أمام المخاطر المناخية والبيولوجية والمالية.

### 1.4 مؤشرات نمو قطاع تربية المائيات:

الجزائر وبخلاف باقي الدول العربية كانت متأخرة في الاعتماد على تربية المائيات وكانت تعتمد بشكل كبير على الصيد البحري ومع تراجع إنتاج الصيد البحري وصدور القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات المعدل والمتمم بالقانون 08-15 والقانون 2-14 الذي سمح لمهني الصيد البحري وتربية المائيات بإمكانية انشاء تعاونيات وكذلك قيام الدولة بتشجيع نشاط تربية المائيات وذلك بإتباع سياسة دعم القطاع الأمر الذي ساعد على ظهور بعض المزارع المائية في سنة 2002 وبدء الإنتاج فيها خاصة

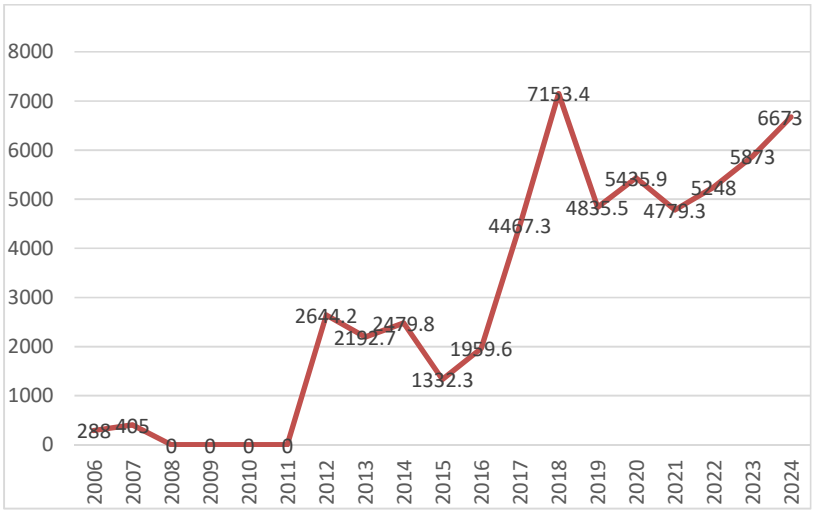
بمدينتي عين تموشنت وبومرداس وبحلول سنة 2009 بدء زيادة الإنتاج خاصة مع اتساع المساحات المخصصة لتربية المائيات وعبر مختلف المدن (هندة، 2024، صفحة 341).

**الشكل رقم 5: حصة انتاج قطاع تربية المائيات من الإنتاج السمكي في الجزائر للفترة 2000-2022**




المصدر: rachid Annane , 2024, p50.

**الشكل رقم 06: انتاج تربية المائيات في الجزائر للفترة 2006-2024**




المصدر: https://www.fao.org/fishery/en/facp/dza بتصرف

يتضح من خلال الشكل رقم 05 والشكل رقم 06 أن نشاط تربية المائيات شهد نمو وتوسع ملحوظين خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت مساهمة إنتاج تربية المائيات في إجمالي الإنتاج السمكي من أقل من 2٪ سنة 2010 إلى ما يقارب 8٪ سنة 2022، ما يمثل زيادة تقارب 400٪ خلال هذه الفترة، كما عرف حجم الإنتاج بدوره نمو مماثل.

ويعكس هذا النمو الاستثنائي حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع، والتي قدرت بحوالي 10 مليارات دينار جزائري.

### 2.4 تحديات استدامة قطاع تربية المائيات:

يمثل تأثير المخلفات الناتجة عن تربية المائيات على جودة المياه والتوازن البيئي أحد أبرز التحديات البيئية لهذا القطاع، فالعناصر الغذائية الناتجة عن مزارع الأسماك تتشتت بسرعة في البيئة البحرية، مما يجعل قياسها المباشر ورصد تأثيرها صعبا، رغم إمكانية امتداد آثارها إلى مسافات بعيدة عن مواقع المزارع، ومع ذلك يمكن أن تتراكم هذه المغذيات تدريجيا، ومع ارتفاع كثافة الإنتاج قد تتجاوز القدرة الاستيعابية للنظم المائية، أي قدرتها الطبيعية على تفكيك وامتصاص النفايات دون إحداث اختلال بيئي (Diana, 2009, p. 28).

ويزداد هذا التحدي تعقيدا باختلاف خصائص البيئات البحرية، حيث تختلف العوامل المحددة للإنتاج الأولي مثل النيتروجين والفوسفور والضوء من منطقة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تباين في الاستجابة البيئية، فقد تسهم المغذيات المنبعثة من المزارع، مثل النيتروجين على شكل أمونيوم أو الفوسفور الناتج عن المخلفات الجسيمية، في تحفيز نمو العوالق النباتية أو إعادة تدوير العناصر الغذائية في الطبقات المائية المختلفة، وهو ما قد ينعكس على تركيب السلسلة الغذائية البحرية (fao, 2013, p. 140).

إضافة إلى ذلك، يعد هروب الأسماك المستزرعة وتداخلها وراثيا مع التجمعات الطبيعية أحد التحديات البيئية المهمة في تربية المائيات، خاصة مع التوسع في الأنظمة المكثفة وزيادة الاعتماد على المزارع البحرية في المياه المفتوحة، فكلما زاد حجم الإنتاج ارتفعت احتمالات حدوث هروب للأسماك، سواء بسبب الأعطال التقنية في الأقفاص أو نتيجة الظروف البحرية القاسية أو هجمات المفترسات، ومع إمكانية احتواء القفص الواحد على أعداد كبيرة من الأسماك، فإن أي حادث هروب يمكن أن يؤدي إلى إطلاق كميات معتبرة منها في الوسط الطبيعي (Cross Tom and others, 2008, pp. 117–154).

ويكمن الخطر البيئي الأساسي في أن الأسماك المستزرعة قد تتفاعل مع الأنواع البرية من خلال التزاوج أو عبر المنافسة على الموارد كما يمكن أن تُستَقدم الأمراض والفيروسات إلى قطاع تربية المائيات أو تنتقل من خلاله، وغالبًا ما تكون السلالات المستزرعة أقل تكيفا مع الظروف الطبيعية مقارنة بالأسماك البرية، مما قد يؤدي إلى تقليل كفاءة البقاء والخصوبة لدى التجمعات الطبيعية عند حدوث تزاوج بينها، وبالتالي التأثير على اللياقة الوراثية العامة، وبذلك تتضح أن التحديات البيئية في تربية المائيات لا تقتصر على تلوث المياه فحسب، بل تمتد أيضا إلى المخاطر البيولوجية والوراثية التي قد تهدد استدامة النظم البيئية البحرية على المدى الطويل (fao, 2025, p. 145).

وبالتالي، فإن التحدي البيئي في تربية المائيات لا يرتبط فقط بكمية المخلفات، بل أيضا بخصائص الوسط البحري، وسرعة انتشار المغذيات، وحدود القدرة الاستيعابية للنظم المائية، إضافة إلى مخاطر هروب الأسماك المستزرعة وتفاعلها مع التجمعات الطبيعية، فهذا الهروب قد يؤدي إلى اختلاط جيني أو منافسة على الموارد أو نقل الأمراض، مما يزيد من تعقيد التأثيرات البيئية للنشاط، وهذا يجعل إدارة تربية المائيات بطريقة مستدامة ضرورة أساسية لتقليل تأثيرها على جودة المياه وحماية التوازن البيئي، سواء من حيث الحد من التلوث أو التحكم في المخاطر البيولوجية المرتبطة بهروب الأسماك.

## 5. خاتمة:

يعد الاقتصاد الأزرق من التوجهات الاقتصادية الحديثة التي ترتكز على الاستغلال المستدام للموارد البحرية والساحلية، لما يوفره من فرص لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب الشغل، مع المحافظة على التوازن البيئي البحري، وفي هذا الإطار، يمثل قطاعا الصيد البحري وتربية المائيات من أهم الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق في الجزائر، بالنظر إلى ما تمتلكه البلاد من مقومات طبيعية وجغرافية وبحرية تؤهلها لتطوير هذا المجال.

فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الأزرق يمثل أحد التوجهات التنموية الحديثة التي تقوم على الاستغلال المستدام للموارد البحرية والساحلية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة البحرية؛
- تبين أن الجزائر تمتلك مقومات مهمة لتطوير الاقتصاد الأزرق، تتمثل أساسًا في الامتداد الساحلي الكبير، والتنوع البيولوجي البحري، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، إضافة إلى الإمكانات البشرية والاقتصادية المرتبطة بالأنشطة البحرية؛
- كشفت الدراسة أن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات يعدان من أهم مكونات الاقتصاد الأزرق في الجزائر، بالنظر إلى مساهمتهما في توفير الغذاء وخلق فرص العمل وتنشيط الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر؛
- أظهرت النتائج أن مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال محدودة مقارنة بالإمكانات البحرية المتاحة، ويرجع ذلك إلى هيمنة الطابع التقليدي للنشاط وضعف الاستثمارات والتجهيزات الحديثة؛
- بينت الدراسة أن الأسطول الوطني للصيد البحري يعتمد بدرجة كبيرة على الصيد الحرفي والساحلي، مع محدودية قدرات الصيد في أعالي البحار، الأمر الذي يقلل من مردودية القطاع ويحد من قدرته التنافسية؛
- توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج السمكي في الجزائر عرف تحسنا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، غير أنه ما يزال غير كاف لتغطية الطلب المحلي وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة؛
- أظهرت الدراسة أن نشاط تربية المائيات شهد نمو متزايد في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وأصبح يمثل رافدا استراتيجيا لدعم الأمن الغذائي وتنويع مصادر الإنتاج السمكي؛
- بينت النتائج أن تطور تربية المائيات ساهم في رفع حجم الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، غير أن مساهمته في الاقتصاد الوطني ما تزال دون المستوى المطلوب بسبب محدودية الاستثمارات والتقنيات الحديثة؛
- أظهرت الدراسة أن التحديات البيئية تمثل أحد أبرز العوائق أمام استدامة الاقتصاد الأزرق، خاصة ما يتعلق بالتلوث البحري، والاستغلال المفرط للموارد، وتأثيرات التغيرات المناخية، إضافة إلى الآثار البيئية المرتبطة بتربية المائيات؛
- توصلت الدراسة إلى أن تحقيق اقتصاد أزرق فعال ومستدام في الجزائر يتطلب تبني سياسات تنموية متكاملة تقوم على تشجيع الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز البحث العلمي، وتحديث وسائل الإنتاج، مع ضمان حماية البيئة البحرية وتحقيق الاستغلال الرشيد للموارد.

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز مساهمة الصيد البحري وتربية المائيات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، وتتمثل فيما يأتي:

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتطوير الاقتصاد الأزرق، تقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات المرتبطة بالأنشطة البحرية والساحلية؛
- تعزيز الاستثمارات العمومية والخاصة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، مع توفير التسهيلات المالية والتحفيزات الجبائية لتشجيع المستثمرين على الدخول في هذا المجال؛
- العمل على تحديث أسطول الصيد البحري الجزائري وتطوير وسائل وتقنيات الصيد، بما يسمح برفع الإنتاجية وتحسين مردودية القطاع والتوجه نحو الصيد في أعالي البحار؛
- تطوير البنية التحتية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، خاصة الموانئ، ومرافق التخزين والتبريد، ووحدات التحويل والتسويق، بما يساهم في رفع القيمة المضافة للمنتجات البحرية؛
- دعم نشاط تربية المائيات باعتباره أحد البدائل الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الضغط على الموارد البحرية الطبيعية، مع توسيع المساحات المخصصة لهذا النشاط؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في المجالات البحرية، وتدعيم الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية بهدف تطوير التقنيات الحديثة وتحسين طرق الاستغلال المستدام للموارد البحرية؛
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الاقتصاد الأزرق، من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة في مجالات الصيد البحري، وتربية المائيات، والتسيير البيئي البحري؛
- تعزيز آليات الحوكمة البحرية والرقابة البيئية، مع تشديد إجراءات مكافحة التلوث البحري والاستغلال المفرط للثروات البحرية حفاظًا على التوازنات البيئية؛
- تشجيع الصناعات التحويلية المرتبطة بالمنتجات البحرية بما يسمح بخلق قيمة مضافة أكبر ورفع القدرة التنافسية للقطاع على المستويين الوطني والدولي؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الاقتصاد الأزرق، وتطوير شراكات إقليمية ودولية لنقل الخبرات والتكنولوجيات الحديثة المتعلقة بالأنشطة البحرية المستدامة؛
- إدماج البعد البيئي ضمن مختلف السياسات التنموية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، بما يضمن تحقيق التوازن بين استغلال الموارد البحرية والمحافظة عليها للأجيال القادمة؛
- ضرورة تطوير قواعد البيانات والإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في الجزائر، بما يساعد على تحسين التخطيط واتخاذ القرارات التنموية المبنية على معطيات دقيقة وحديثة.

**5. قائمة المراجع:**


Ministère de la Pêche et des Productions Halieuti. (2021). *STRATÉGIE NATIONALE POUR L'ECONOMIE BLEUE - ALGÉRIE SNEB – 2030.* ALGERIE.

هندة، ز. ش. (2024). النظام القانوني لتربية المائيات ودورها في التنمية المحلية. *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*, *9*(3), 341.

algerie, M. d. (2021). *STRATÉGIE NATIONALE POUR L'ECONOMIE BLEUE - ALGÉRIE SNEB – 2030.*

Annane, r. (2024). Economic analysis of the fisheries and aquaculture sector in Algeria, and growth prospects in the context of the blue economy. *Hippocampus, 9*, 50.

aps. (2026). Récupéré sur https://www.aps.dz/economie/agriculture-et-peche/midi9o6p--التونة-الحمراء-الجزائر-تسترجع-حصتها-التاريخية-مع-زيادة-437-طنا-سنويا *(consulté le 10/05/2026*

Cross Tom and others. (2008). *Detrimental genetic effects of interactions between reared strains and wild populations of marine and anadromous fish and invertebrate species, Aquaculture in the Ecosystem.* Springer.

Diana, J. S. (2009). Aquaculture Production and Biodiversity Conservation. *Oxford University Press, 59*(1), 28.

Ecorys. (2012). *Blue Growth Scenarios and drivers for Sustainable Growth from the Oceans, Seas and Coasts*. Consulté le 2026, sur https://maritime-forum.ec.europa.eu/document/download/dd6e0bfd-bd35-44f4-9a44-603190abbd31_en?filename=Blue%20Growth%20Final%20Report%2013092012.pdf

fao. (s.d.). Récupéré sur https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/49564999-71e2-49ea-ae92-56ba7b272cf7/content/sofia/2022/expanding-sustainable-aquaculture-production.html#box8

fao. (2025). Retrieved from https://www.fao.org/fishery/docs/CDrom/P24/i3530e/root/10.pdf *(consulté le* 13*/04/2026*

Jan Kooiman and others. (2005). *Fish for Life.* Netherlands: Amsterdam University Press.

OCDE. (2017). *L'économie de la mer en 2030.*

oecd. (2025). Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/the-ocean-economy-to-2050_a9096fb1-en/full-report.html

ons. (2021). *ndicateurs_peche2021.* Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/indicateurs_peche2021.pdf *(consulté le* 11/04/2026